جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

الجمــلة الواقعــة نعـتا

د. سميرة محمد إدريس بن عمور
(محاضر بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة عمر المختار - ليبيا)

Summary

This research deals with incident adjective of trying to expose to the confusion between them and the current sentence and to identify the conditions that limit adjective sentence and express many of the verses which happened around disagreement among scientists and directing verses has lost to these terms and coated tagged , So that you can differentiate between the current sentence and the sentence located adjective, In addition to the famous rule: (The sentences after the conditions of the knowledge and after indefinite article adjectives), - Ibn- Hisham was more specific as sheer , He said: " The sentence predicate after the indefinite article sheer conditions and after each is a potential for them "* and directing (wow) entering the sentence incident one after indefinite railed and what happened around the odds , and how to express sentence resulting from cutting epithet, will remain affiliated to the earlier ease and to identify the adjective sentence in terms of definition and saying the indefinite .

الملخص:

يتناول هذا البحث الجملة الواقعة نعتا في محاولة لكشف اللبس بينها وبين الجملة الحالية، والتعرف على الشروط التي تحد الجملة النعتية، وإعراب العديد من الآيات الكريمة التي دار حولها خلاف بين العلماء، وتوجيه الآيات الفاقدة لهذه الشروط والملبسة دلاليا، بحيث يمكن التفريق بين الجملة الحالية والجملة الواقعة نعتا، بالإضافة إلى أنَّ القاعدة المشهورة (الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات) تُشاب ببعض التساهل، فكان ابن هشام أكثر تحديدا بوصفها بالمحضة، فقال: (الجملة الخبرية بعد النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال، وبعد غير المحض منهما محتمل لهما)[1] وتوجيه الواو الداخلة على الجملة الواقعة بعد النكرة وما دار حولها من خلاف، وكيفية إعراب الجملة الناتجة عن قطع النعت، وهل تظل تابعة لما قبلها، والتعرف على حال الجملة النعتية من حيث التعريف والتنكير.

* Mukhni for Ibn Hisham :2\428

[1] - المغني 2/ 428.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

- **المقدمة:**

تهدف هذه الدراسة الإحاطة – وفق الجهد – بالجملة الواقعة نعتا، في محاولة لكشف التداخل الذي بينها وبين الجملة الحالية، فثمة مواضع يصعب فيها التفريق بين الجملة الحالية والجملة الواقعة نعتاً، والغموض الذي شاب هاتين الجملتين في بعض المواضع من آيات الذكر الحكيم، لذا حاول البحث معرفة كل ما يتعلق بهذه الجملة من حيث المقاصد الدلالية لهذه الجملة، وشروطها وكيفية تأويل الجملة الفاقدة لهذه الشروط، ودخول الواو عليها وهي مقارنة للجملة الحالية، ثم حكم الجملة المقطوعة وكيفية إعرابها في حالتها الجديدة بعد القطع، وحكم الجملة من حيث التعريف والتنكير والأساس الذي نُكّر المنعوت لأجله.

وكان أن ابتدأ البحث بالتأصيل اللغوي والاصطلاحي لمفاهيم الجملة والنعت والفرق بينه وبين الصفة، **فالجملة لغة:**[2] جماعةُ الشَّيء، وأجمل الشيء جمعه بعد تفرُّقهِ، وأجمل له الحساب كذلك، قال تعالى: (وقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نَزِّلَ عليهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) (الفرقان 132).

واصطلاحا: يرى بعض النحاة أن الجملة ترادف الكلام، فكلاهما يفيد معنى يحسن السكوت عليه، ويعتبر ابن جني،[3] وعبد القاهر الجرجاني،[4] من القائلين بالترادف، ويرى ابن الحاجب خلاف ذلك،[5] وتبعه ابن هشام فالكلام عنده هو: القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله كـ" قامَ زيدٌ " والمبتدأ وخبره كـ" زيدٌ قائمٌ " وما كان بمنزلة أحدهما"،[6] وهو ظاهر كلام الزمخشري فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، كل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام".[7]

أما النَّعْتُ في اللغة:[8] وَصْفُكَ الشَّيْءَ، تَنْعَتُهُ بما فيهِ وتُبَالِغُ في وَصْفِهِ، قال ابنُ الأثِير: النعت: وَصْفُ الشَّيءِ بما فيه من حُسْنٍ، ولا يُقَالُ في القَبِيحِ إلا أنْ يَتَكَلَّفَ مُتَكَلِّف، فيقول: نَعْتَ سَوْءٍ، والوصف يقال في الحَسَنِ والقَبيح.

وجاء في الفروق اللغوية[9] في الفرق بين النعت والصفة: أن النعت فيما حكى أبو العلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير ولا يتغير، فالصفة أعم من النعت،" فالفرق بين النعت والصفة فرق في المعنى عنده، لأن الصفة تدل على الثبوت كقولك: (هذا رَجُلٌ طَويلٌ أو قصيرٌ) أما النعت فيدل على التَّغيُّر والتَّجدُّد كقولك: هذا رجُلٌ واقِفٌ أو قاعدٌ، فبينهما عموم وخصوص، وعلى هذا " يُقال للبارئ سبحانه: موصوف ولا يُقال: منعوت".[10]

وقد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنيهما ويجوز أن يقال: الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون: الصفة، وأهل الكوفة يقولون: النعت، ولا يفرقون بينهما.[11]

---

[2] - لسان العرب مادة ج م ل .
[3] - الخصائص 18/1.
[4] -الجمل ص 40.
[5] - شرح الرضي 8/1.
[6] - المغني 490.
[7] - جامع الدروس العربية3/ 286.
[8] - لسان العرب مادة ن ع ت .
[9] - الفروق اللغوية ، ص 30.
[10] - شرح المفصل 47/3.
[11] - الفروق اللغوية ، ص 30.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

والنعت في الاصطلاح: لم يحدّه سيبويه ولم يخصه بباب معين من أنواع التوابع، بل كان يسمي به تابعا آخر هو عطف البيان،[12] وكان يسمي النعت والحال والتمييز صفة،[13] وكان يجعل مصطلحي الصفة والموصوف مرادفين لمصطلح النعت.[14]

وعرَّفه النحاة بأنه: الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو طويل وقصير وعاقل،[15] وعرّفه السيوطي[16] بقوله: "تابعٌ مكمِّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلقٍ به، وكان ابن مالك[17] أكثر تحديدا فعرّفه: بالتابع المكمِّل متبوعه ببيان صفةٍ من صِفاتِهِ" نحو: "مررتُ برجلٍ كَريمٍ" أو من صفات ما تعلَّق به – وهو سَبَبيه – نحو: "مررتُ برجلٍ كَريمٍ أبُوهُ".

فالنعت إذا تعلَّق بمتبوعه مباشرة فهو نعت حقيقي، وهو ما دلَّ على معنى في منعوته، ويطابقه في الإعراب وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف والتنكير وفي الإفراد والتثنية والجمع، أما السببي فهو ما يدلّ على معنى في اسم بعده وله علاقة بما قبله، ويتبع ما قبله في الإعراب وفي التعريف والتنكير، أما في التذكير والتأنيث فيراعى ما بعده ويبقى مفردا دائما، ويلاحظ في النعت الحقيقي ضمير مستتر يعود على المنعوت، أما النعت السببي فلابد من ضمير ظاهر في معموله يعود على المنعوت.

- **أقسام النعت:**

ينقسم النعت بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

- المفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة نحو: حضر خالدٌ الشاعر.
- شبه الجملة: الظرف والجار والمجرور، نحو: هذا كِتابٌ بينَ الكتبِ، وهذا كتابٌ على الطاولةِ.
- الجملة: وتكون اسمية أو فعلية، نحو: خطبَ فينا رجُلٌ لسانُهُ فَصِيحٌ، ونحو: اشتريتُ كتابًا يفيدُ قارئه.

- يحقق النعت بصفة عامة مقاصد كثيرة أشهرها:

1- التخصيص:[18] ويكون بإخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصُّ منه، بحيث تقلل الاشتراك الحاصل بينهما، والمراد منه الاشتراك الجنسي نحو (رجل وفرس) والاشتراك العارض في المعارف، نحو: "مررتُ بزَيْدٍ الشَّاعِرِ،" لأنك أخرجتَ من لم يتصف بذلك.

والملاحظ في النعت المفرد أنه لا يصح نعتَ المعرفة بالنكرة ولا نعت النكرة بالمعرفة جاء في أسرار العربية:[19] فإن قِيل فَلِمَ لمْ تُوصَفُ المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرها قيل: لأن المعرفة ما خصَّ الواحدَ في جنسه، والنكرة ما كان شائعا في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعا مخصوصا، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين أو الاثنين بالجمع أشد استحالة" وعلى هذا يمتنع أن نقول:

---

12 - الكتاب 193/2.
13 - الكتاب 121/2.
14 - الكتاب 2/ 9، 10 وما بعدها.
15 - شرح المفصل 46/3.
16 - همع الهوامع 171/5.
17 - شرح ابن عقيل 3/ 87.
18 - شرح المفصل 47/3
19 - أسرار العربية ص 156.

"مررتُ برجُلٍ هذا "، لأن (هذا) أخصُّ دلالة من (الرجل) فهو اسم إشارة وهو معدود في المعارف، فلا يجوز التحول من عموم الدلالة إلى خصوصها ولكن يصح العكس، فيصح الانتقال من خصوصية الدلالة إلى عموميتها فتقول: زيدٌ القائمُ، وتقول: الإنسانُ بشرٌ.[20]

2- التعميم:[21] ويكون عن طريق الإحاطة بالموصوف ودفع التوهم عن جنس المنعوت ففي قوله تعالى: (ومَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ ولا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم) (الأنعام 38) جملة (يطير) نعت لقوله (طائر) وهذا النعت دفع احتمال أن المقصود من لفـــظ (الطير) جنسًا أو نوعًا منه، فعمَّ كلَّ ما يطير بجنَاحيه.

3- لمجرد المدح[22] والثناء، ومنه صفات الله تعالى: "بِسْمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحِيمِ" وقيل: إن الصفات الجارية عليه تعالى المراد بها التعريف فإن الصفات الحاصلة له لا لمجرد الثناء ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعها، ومنه قوله تعالى:(يَحْكُمُ بَهَا النَّبِيُّون الَّذِينَ أَسْلَمُوا) (المائدة 47) ويرى الزمخشري أن هذا الوصف للمدح ليس غير، لأنه ليس يمكن أن يكون ثمَّة نبيُّون غير مسلمين.[23]

وقد يراد به الذم والتحقير كقولك: أعوذُ باللهِ من الشيطان الرجيم، أو التَّرحُّم والاستعطاف وذلك كقولك: إنِّي عبدُكَ الفقيرُ، وقولك: "تصدَّق على يتيمٍ لا يعرفُ طعمَ الأكل"، فجملة (لا يعرف طعم الأكل) أُريد منها استدرار الرحمة والعطف على الفقير.

4- الإبهام:[24] نحو قولك: "تصدَّقتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ، نافِعٌ ثوابُها أو شائِعٌ احتسابُــها.

5- التوكيد:[25] ويُراد به توكيد حقيقة المنعوت ومنه قولـه تعالـى: (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تسعَى) (طه 20) ففي النعت بجملة (تسعى) إزالة توهم وجود أي فرق بين الحية الحقيقية والحية التي انقلبت إليها عصا موسى في القدرة على الحركة.

6- توسيع الدلالة:[26] وذلك بإضافة دلالة جديدة إلى المنعوت كقولك: "مررتُ بشاعرٍ يكتبُ الرواية" فالمنعوت يتصف بالشاعرية غير أن جملة (يكتب) أضافت دلالة جديدة وهي كتابة الرواية.

أما أثر الجملة النعتية في المعنى فيتلخص في:

- الدلالة على صفة نحو: اشترى خالدٌ منزلا موقعُهُ جميل.
- تدقيق معنى صفة قبلها نحو: اشترى عمرٌ منزلا جديدا انتهى بناؤهُ مندُ شهر.
- تفصيل نواحيها المختلفة نحو: اشترى عمرُ منزلا جديدا يتكون من أربع غرف ومطبخ.

ويشترط النحاة في الجملة الواقعة نعتًا:

1 - أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية خلافا لابن الأنباري، من ذلك قول الشاعر:[27]

---

[20] - ينظر شرح المفصل 58/3.
[21]- من نحو المباني إلى نحو المعاني، ص 506.
[22] - شرح ابن عقيل 87/3.
[23] - ينظر البرهان في علوم القرآن، ص437.
[24] - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص226.
[25] - من نحو المباني إلى نحو المعاني 506، معجم المصطلحات النحوية والصرفية 226.
[26] -التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد 27.
[27] - كتاب الأوائل 13.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

ولا خَيْرَ في قَومٍ تُذَلُّ كِرَامُهم ويَعْظُمُ فيهم نَذْلُهم ويَسُودُ

فلا تصلح الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) فلا تقول: "رأيتُ مسكينًا عاونْه، ولا: " شاهدتُ محتاجًا هل تساعدُه، أو لا تهنْه، ويصح: هذا كتابٌ بعتَكَهُ ، تريد إنشاء البيع الآن (وقت النطق) والموافقة عليه، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق ، والجملة النعتية تشبه الجملة الحالية والجملة الواقعة خبرا، وشبهها بالجملة الحالية أقوى ، لذلك منعوا أن تقع الحال جملة إنشائية كذلك ، ووجه المنع أن الغرض من الحال هو تقييد وقوع مضمون عاملها بوقت مضمونها هي، والنحويون يقولون الحال قيد في عاملها وصفٌ لصاحبها، والجملة الإنشائية لا تفي بهذا الغرض إلا مع التأويل.

وكذلك ما جاء من الجمل النعتية الإنشائية فإنه يحمل على معناه دون لفظه كقول العجاج:[28]

حتَّى إذَا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جَاءُوا بِمِذْقٍ هلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قط

ففي قوله (هل رأيت الذئب) استفهام على الحكاية وإضمار القول كأنه قال: جاءوا بمذقٍ مقول فيه ذلك، شبَّه لونه بلون الذئب، قال ابن جني:[29] قولـه "هل رأيتَ" جملة استفهامية إلا أنها في موضع وصف حملا على معناها دون لفظها، لأن الصفة ضربٌ من الخبر.

والعلة في امتناع مجيء الجمل الإنشائية نعتا أن "الصفة موضعها في الكلام أن تفصل بين الموضوعات، وتبين بعضها من بعض، وإنما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودة متحصلة فأما إذا كانت مبهمة غير متحصلة فلا يجوز"،[30] وهي في ذلك مقيسة على جملة الخبر والصلة.

ولأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان ويكون ذلك بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو " طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص"،[31] فالنعت وظيفته إثبات شيء لشيء ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان المثبت ثابتًا في نفســـــه "وكونه طلبًا يقتضي أن يكون معناه غير حاصل لفساد تحصيل الحاصل".[32]

فالإنشائية لا وضوح فيها والصفة يطلب فيها التوضيح، كما أنها لا تدل على معنى محصّل من حيث أن المخاطب لا يعرف حصول مضمونها إلا بعد ذكرها فلا يمكن أن تخصص المنعوت أو توضحه.

1- يشترط في الجملة الواقعة نعتا أن يكون المنعوت نكرة ومحضة أيضا أي بعيدة جدا عن التعريف قال تعالى: (وأَنْفِقُـوا ممَّا رَزَقْنَـاكُم مِنْ قَبْلِ أن يَأتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ و لا شَفَاعَةٌ) (البقرة 254) ففي قوله (لا بيــعٌ فيه) لا واسمها وخبرها جملة في محل رفع نعــت لــ" يوم" وهو من قبيل النكرة المحضة، وقوله تعالى: (واتَّقُوا يَومًا تُرْجعُونَ فيهِ إلى اللهِ ثم تُوفَّى كُلُّ نَفْسٍ ما كَسَبَتْ) (البقرة 281) جملة "ترجعون" في محل نصب نعت لــ" يوم" ، ومنه قوله تعالى: (فَكَيْفَ إذا جَمَعْنَاهم لِيَومٍ لا رَيْبَ فيهِ) (آل عمران 25) جملة "لا ريب فيه" في محل جر نعت لــ" يوم "، لذا فقولهم (الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات) هذه القاعدة على شهرتها تُشاب بكثير من التساهل، فكان ابن هشام أكثر تحديدا فوصف النكرة والمعرفة

[28] - شرح المفصل 3/ 53، شرح الأشموني 322/2، خزانة الأدب 1/ 275، إعراب الجمل وأشباه الجمل 251.
[29] - المحتسب 165/2.
[30] - الأصول 267/2، وينظر شرح المفصل 53/3.
[31] - شرح المفصل 53/3.
[32] -أصول تحليل الخطاب 859/1.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

بالمحضة بقوله: "الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة صفة لها وبعد المعرفة المحضة حال عنها، وبعد غير المحض منهما محتمل لهما".[33]

2 - وقد يكون المنعوت مقيدا بقيد يفيد التخصيص[34] كما في قوله تعالى: (ولا تُصَلِّ على أَحَدٍ مِنْهم مَاتَ أَبَدًا) (التوبة 84) فكلمة "أحد" نكرة غير محضة لأنها وُصفت بالجار والمجرور بعدها "منهم" ، وجملة "مات" جملة فعلية فعلها ماض بمعنى المستقبل صفة ثانية، ويجوز في منهم أن يكون حالا من الضمير في مات، ومنه قوله تعالى: (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِن مَعِينٍ لا يَصَّدَّعُونَ عنها) (الواقعة 15،16) يجوز في قوله "من معين" أن يكون نعتا لـ" كأس" وقوله "لا يصَّدَّعون" نعتا ثانيا ويجوز أن يكون حالا منها.

أما المعرفة غير المحضة كما في قوله تعالى: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لم يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) (الجمعة 5) فأل في قوله "الحمار" تفيد في أصلها التعريف، فتعرب جملة (يحمل) حالا منه غير أن الحمار لا يُرادُ به حمارا بعينه فهو نكرة، وأل فيه هي أل الجنسية، فلم تكن المعرفة فيه محضة لإفادتها العموم واستغراق الجنس وهي بذلك أشبهت النكرة في الشيوع والإبهام،[35] وعلى هذا أجاز جماعة من النحاة منهم الزمخشري[36] نعته لأنه بمنزلة النكرة، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

ولَقَدْ أمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَأعِفُّ ثم أقولُ لا يعْنِينِي

فجملة (يسبني) يجوز فيها وجهان: إعرابها نعتا لـ "اللئيم" نظرا إلى المعنى، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام، أو إعرابها حالا لأنه معرفة في اللفظ، ومنه قوله تعالى: (وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نسْلَخُ منه النَّهارَ) (يس 37) فجملة "نسلخ" يجوز إعرابها نعتا لـ" الليل " لأنه نكرة في المعنى، ويجوز إعرابها حالا نظرا إلى لفظها.

3- الشرط الثالث أن يكون المنعوت مذكورا نحو قول حافظ إبراهيم:[37]

إنَّ في أضْلاعِنَا أفْئِدةً تَعْشَقُ المَجْدَ وتَأبَى أنْ تضَامَا

ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعا وبعض اسم متقدم عليه مجرور بالحرف "في أو من" كقول ابن أبي مقبل:[38]

ومَا الدَّهْرُ إلاّ تَارَتَان، فَمِنْهُمَا أمُوتُ، وأُخْرَى أبْتَغِي الْعَيْشَ أكْدَحُ

أي: فمنهما تارة أموت فيها، وقول حكيم بن معية:[39]

لو قُلْتُ: مَا في قَومِها لم تِئْـمِ يَفْضُلُها، في حَسَـبٍ ومَيْسَـمِ

---

33 -المغني 2/ 428.
34 -ينظر التبيان في إعراب القرآن 485/1، والبحر المحيط 83/5.
35 -وكذلك المعرفة بالإضافة إذا كانت غير محضة لم تفد المضاف تعريفا ربما قُيد بها متخصص، وكذلك إذا وُصفت النكرة قربت من المعرفة فجاز الابتداء بها في قولنا :رجلٌ من الكرام عندنا .
36 - الكشاف 285/3 ، وتبعه النسفي في مدراك التنزيل وحقائق التأويل 1438/3، وأبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن 350/2، والرضي في شرحه 325/2، وابن مالك في شرح التسهيل 3211/3، وشفاء العليل 750/2،وتبعه ابنه ينظر ابن الناظم 492، وابن هشام في أوضح المسالك 306/3، والسمين الحلبي في الدر المصون 475/4.
37 - ديوان حافظ إبراهيم 383.
38 - ديوان ابن أبي مقبل 24، الكتاب 346/2، الكامل 908، الهمع 151/2.
39 - وقيل لأبي الأسود الحماني، الكتاب 345/2، الخصائص 2/ 370، شرح المفصل 59/3، شرح التصريح 118/2.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

أي ما في قومها أحد يفضلها، ومنه قوله تعالى: (وإنّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّا دُونَ ذلِكَ) (الجن 11) والتقدير" رجالٌ دون ذلك، وقوله: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ) (النساء 46) أي قومٌ يحرِّفون.

وروى سيبويه عمَّن يُوثَق بعربيته:[40] ما منهم ماتَ حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، يريد ما منهم أحدٌ ماتَ، وكقوله تعالى: (وإنْ من أهْلِ الكِتابِ إلا لَيؤمِنَنَّ به قَبلَ موتِهِ) (النساء 159) إن: نافية، "من أهل الكتاب" الجار المجرور متعلق بمحذوف صفة لمبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحدٌ من أهل الكتاب، قال الزجاج: وحذف أحد، لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيد معناه: ما قام أحد إلا زيد.[41] وقال الزمخشري: (ليؤمِنَنَّ به) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، وردّ أبو حيّان هذا الرأي بأنه غلط فاحش، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو (من أهل الكتاب) وأما قولـــه (ليؤمنـــــن به) فليست صفة لموصوف، ولا هي جملة قسمية، وإنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف.[42]

وهذا الحذف في المنعوت المبتدأ أسهل من الحذف مع الفاعل ففي قولك: جاءني قام أخوه على إرادة جاءني رجل قام أخوه، ليس حذف المنعوت (رجل) بدرجة حسن حذف المنعوت المبتدأ في عبارة سيبويه، والعلة في ذلك أن قرينة المعنى تمنع الفاعل أن يكون جملة والمبتدأ أن يكون جملة كالمثل في قوله : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[43] على معنى سماعك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته.

ويشترط في الجملة الواقعة نعتا أيضا خلوها من رابط يعود على اسمين مختلفين في مستوى التعيين بأن يكون أحدهما نكرة والآخر معرفة نحو: شاهدتُ طفلةً وأخاها يتسابقان، فجملة "يتسابقان" لا تعرب نعتا بل هي جملة حالية.[44]

- أن تتأخر الجملة عن منعوتها ففي قول زهير.[45]

فصَحَوتُ عَنْها بَعْدَ حُبِّ دَاخِلٍ والْحُبُّ – تُشْرِبُهُ فُؤَادَكَ – دَاءُ

لا يجوز إعراب جملة (تشربه فؤادك) نعتا لـ" داء"؛ لتقدمها على المنعوت.

- ألا يكون المنعوت عاملا لم يستوف معموله ومنه قول ذي الرّمة:[46]

وقَائِلَةٍ تَخْشَـــــى عَلَيَّ أظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وجَعَائِلُهْ

فجملة "تخشى" حال من الضمير في قائلة ولا تكون نعتا، لأن المنعوت "قائلة" عاملة في جملة "أظنه"، والمنعوت يمتنع وصفه قبل استيفاء معموله.

- الوضوح الدلالي: بحيث تكون الجملة النعتية غير ملبسة دلاليا، ففي قولـه تعالـــى: (وحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ، لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلأِ الأعْلَى) (الصافات 7-8) أفاض

---

40 - الكتاب 2/ 345.
41 - البحر المحيط 3/ 408 ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 104/2.
42 - البحر المحيط 3/ 408.
43 - المثل في مجمع الأمثال 129/1، الكتاب 136/1، شرح المفصل 62/3.
44 - من نحو المباني إلى نحو المعاني، ص 504.
45 - ديوان زهير، ص 201.
46 - ديوان ذي الرمة 2/ 821 ، 858، وينظر المغني ص432،وقافية البيت بائية لا لامية (ترحاله ومذاهبه)وهو آخر بيت لقصيدة لذي الرمة مطلعها :وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت أبكي عنده وأخاطبه

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

المعربون والمفسرون والنحاة في إعراب جملة (لا يَسَّمَّعون) فأبو البقاء يرى أن موضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال، أو مستأنف، وعدّاه بإلى حملا على معنى يصفون،[47] وقد شجب الشهاب الحلبي عبارة أبي البقاء كما ذهب ابن هشام إلى بطلانها،[48] إذ لا معنى عنده للحفظ من شيطانٍ لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى، ويحتمل أن الأصل: لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام، أما الزمخشري فيقول: فإن قلتَ: لا يسمعون كيف اتصل بما قبله ؟ قلتُ: لا يخلو من أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لكل شيطان أو استئنافا فلا تصح الصفة لأن الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون لا معنى له وكذلك الاستئناف، لأن سائلا لو سأل لم تحفظ من الشياطين فأجيب بأنهم لا يسمعون لم يستقم فبقي أن يكون كلاما منقطعا.[49]

وأجاز بعض المتأخرين[50] جعلها صفة وعدم سماع الشيطان أن يكون بحسب الفهم، فحاله عند الحفظ لا يسمع، فيصير موصوفا في حالة الحفظ بذلك، كما يمكن عندهم جعلها حالا، لما عن الحال والصفة أنهما من وادٍ واحد، أما جعلها مستأنفة فلا يستقيم عندهم كما أشار الزمخشري.

- كما يشترط في الجملة الواقعة نعتا اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت،[51] ويطابقه في الإفراد والتذكير وغيرهما كقوله تعالى: (واتَّقُوا يَومًا تُرجعُونَ فِيهِ إلى اللهِ) (البقرة 281) وقد يُغني عن وجوده في جملة معطوفة بالفاء أو بالواو أو ثم على الجملة الخالية منه نحو: مررتُ برجلٍ تمطر السماءُ فيسرعُ أو ويسرعُ أو ثم يسرعُ، أي هو.

وإذا كان المنعوت خبرا أو كالخبر لمخاطب أو لمتكلم، جاز أن يُراعى في الضمير العائد مطابقته للمنعوت كقوله تعالى: (بل أنْتُم قَومٌ تَجْهَلُون) (النمل 55) وكقول قيس بن الخطيم:

وكُنْتُ امْرأً، لا أسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلا كَشَفْتُ غِطاءَهَا[52]

ويجوز حذف الرابط إذا دلَّ عليه السياق؛ لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول فحذفها في الصلة حسن، وحذفها في الصفة دون الحذف في الصلة وإثباتها حسن، كما أن حذفه في الصفة أكثر من حذفه معها إذا كانت خبرا، من ذلك قول جرير:

أبَحْتَ حِمَى تِهَـــامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَـــيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[53]

أي حميتَه، ومنه قول الحارث بن كَلدة:

فَمَـــا أدْرِي أغَيَّرَهُم تَنَـــاءٍ وطُولُ العَهْدِ أمْ مالٌ أصَـــابُوا[54]

يريد أصابوه، ويرى بعض النحاة أن: "أل" قد تغني عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتا؛ نحو: رأيتُ كتابا الورقُ ناعمٌ مصقول، كأنك قلت: ورقه ناعمٌ مصقولٌ.

---

47 -التبيان 346/2.
48 المغني 383.
49 - الكشاف 902.
50 - ينظر شرح قواعد الإعراب ص39.
51 - لا تربط الجملة الواقعة نعتا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط ويغني عنه وهو أل ، ولا تصلح الواو أن تكون للربط فأنها زائدة تلتصق بالجملة على ما سنرى .
52 - ديوان قيس بن الخطيم ص 9-10.
53 - ديوان جرير 99، أمالي ابن الشجري 1/ 5، 78، 326، الكتاب 1/ 87.
54 - أمالي ابن الشجري 1/ 5، 326، و 2/ 334، الكتاب 1/ 88، وتفسير أبي حيان 8/ 219.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

دخول الواو على الجملة الواقعة نعتا:

وتسمى هذه الواو (واو اللُّصوق) وقد ذكرها الزمخشري وهي واوٌ زائدة وهي الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ،[55] وجعل منه قوله تعالى: (ومَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) (الحجر 4) قال: الجملة في قوله: (ولها كتابٌ) جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: (ومَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ) (الشعراء 208) وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف،[56] وجعل منه قوله تعالى: (سَيَقُولونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهم كَلْبُهُم وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهم كَلْبُهم رَجْمًا بِالْغَيبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُم كَلْبُهم) (الكهف 22) فالواو في قوله: (وثامنهم كلبهم) جاءت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وللدلالة على أن اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: (سبعة وثامنهم كلبهم) قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن،[57] ولهذا قدَّم قوله (رجما بالغيب) على هذه الجملة ولم يذكره بعدها أي رميًا بالخبر الخفي واتيانا به.

وحملوا عليه قوله تعالى: (وعسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وهُوَ خَيْرٌ لَّكُم) (البقرة 216) فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتا للغرض السالف، ولا تصلح الواو أن تكون رابطا، وقوله تعالى: (أو كَالَّذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهْيَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِهَا) (البقرة 259).

وقد اختلف النحاة حول هذه الواو، وهل زيادتها قياسية أم سماعية، فقد ذكر ابن مالك القول، وقال إن ما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه:[58]

أحدها: أنه قاس الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، كما ثبت مخالفتها بمقارنة الواو للجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين معوِّل عليه، فوجب تجاهله.

الثالث: أنه مُعلَّل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وهو ضد لما يُراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال العاطف مؤكد.

الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني، لولا هي لتلاصقا، فكيف يقال أنها أكدت لصوقهما؟ .

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو "إنَّ رجلا رأيُه سَديدٌ لسعيدٌ،" لأن المؤكد به حقيق بألا يصلح لغير توكيد.

كما أنكر أبو حيان رأي الزمخشري وقال: وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالا على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة،

---

55 - المغني ص 364.
56 - الكشاف ص558، وينظر ص771.
57 - الكشاف 217.
58 - شرح التسهيل 2/ 241 وما بعدها

وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها، وأما قوله تعالى (إلا ولها) فالجملة حالية، ويكفي ردًا لقول الزمخشري أنا لا نعلم أحدًا من العلماء ذهب إلى ذلك.[59]

وقال الفارسي: تقول: "ما مررت بأحدٍ إلا قائمًا " فـ(قائما) حال ولا تقول إلا قائمٌ لأن "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف.[60] ولما كان النعت والمنعوت يشكلان طرفين متلازمين حتى عدَّ الزمخشري هذا التلازم ائتلافا قال الزمخشري: ووجه هذا ائتلافهما انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته،[61] كما أن علاقة جملة النعت بمنعوتها أوثق من علاقة جملة الحال بصاحبها لذا اكتفي فيها بالضمير وحده رابطا،[62] ورفضوا ربطها بواو العطف وعارضوا بذلك رأي الزمخشري وعدوا وجود الواو مانعا من كونها نعتا، كما اعتبر الخروج على قرينة التضام إهدارا للعلاقات والروابط،[63] كما أن الأسلوب العربي لا يسمح بالفصل – الشكلي – بين النعت والمنعوت إلا بشروط لا يمكن تجاوزها:[64]

- أن يكون الفاصل مبتدأ قال تعالى (أفِي اللهِ شكٌّ فَاطِرِ السمَواتِ والأرْضِ) (إبراهيم 10).
- أن يكون الفاصل خبرا نحو: الصانعُ ناجحٌ المخلصُ.
- أن يكون الفاصل جملة القسم، كقوله تعالى: (بلى، وربِّي لَتَأتِيَنَّكُم، عالمِ الغَيْبِ لا يَعْزُبُ عنه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) (سبأ 3).
- أن يكون الفاصل غير أجنبي محضٍ نحو: ذلك حشرٌ -علينا – يسيرٌ.
- أن يكون الفاصل (كان) الزائدة بصيغة الماضي كقوله:

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بدَارِ قَومٍ وجِيرَانٍ لنَا – كَانُوا – كِرَامِ

ومع ذلك يمكن القول أن ورودها في القرآن وهو أسمى لغة بيانية لا يمكن تجاهله، كما أن الزمخشري لم يكن متفردا بهذا الرأي فقد تبعه أبو البقاء فأجاز وقوع جملة (وهو خيرٌ لكم) صفة لشيء، وساغ دخول الواو عنده لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا [65]، وأجازه أيضا في قوله تعالى (على قَرْيَةٍ وهْيَ خَاوِيَةٌ)[66] وذكر الأزهري في "الأزهرية" أن الواو تأتي للتأكيد كقولك: ما رأيتُ رجلا إلا وعليه ثوبٌ حسن،[67] كما أن ابن جني سبقهم إلى ذلك وأجاز الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف والحرف العاطف كما في قول لبيد:

فَصَلْتَنَا في مُرَاد صَلْقَةٌ وصُدَاءٍ ألْحَقتـــــهم بالثَّلْلْ[68]

فصل بين (صلقة) وصفته التي هي (ألحقتهم بالثلل) بالمعطوف والحرف العاطف.

---

59 - البحر المحيط 6/ 110.
60 - المسائل البصريات 841/2.
61 - المفرد والمؤلف71.
62 - شرح الكافية 211/1، الإيضاح للقزويني ص96.
63 - التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد ص52.
64 - ينظر النحو الوافي 3/ 435.
65 - التبيان في إعراب القرآن 141/1.
66 - المصدر السابق 168/1.
67 -البرهان في علوم القرآن 464/4.
68 - الخصائص 396/2، (مراد و صداء) قبيلتان، الثلل : الهلاك ، صلق: أوقع بهم وقعة نكراء.

ويرى السمين الحلبي أن قول الزمخشري قوي من حيث القياس لأن الصفة كالحال في المعنى وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، ويقويه سقوطها في قراءة ابن أبي عبلة (إلا لها) وسقوطها في قوله تعالى (إلا لها منذرون)[69] فالحال والنعت يتفقان أن كلَّ واحد منهما لبيان هيأة مقيدة، ومنه قول عروة بن الورد:

فَيَا لِلنَّاسِ كَيْفَ غَلَبَتْ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ ويَكْرَهُهُ ضمِيري[70]

قطع النعت وحكم الجملة المقطوعة:

القطع ظاهرة شائعة في النحو العربي، والمراد منه المغايرة بين النعت والنعوت في العلامة الإعرابية، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعا ونعتُهُ منصوبا، وقد يكون المنعوت منصوبا ونعتُهُ مرفوعا، وقد يكون المنعوت مجرورا ونعته مرفوعا أو منصوبا.

وحقيقة القطع أن يُجعل النعت خبرا لمبتدأ واجب الحذف، أو مفعولا لفعلٍ واجب الحذف، على أن يكون ذلك في مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ، ووجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ؛ أن الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظٌ للسامع وتحريكُ رغبته في الاستماع، ولاسيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدل دليل على الاهتمام.[71]

ولا يجوز القطع إذا كان النعت لمجرد التأكيد كقوله تعالى: (لا تَتَّخِذُوا إلهَيْنِ اثنَين)[72] أو ملتزم الذكر نحو: جاؤوا الجمَّاء الغفير، أو جاريا على مشار إليه نحو: مررتُ بهذا العالم.

وأجاز سيبويه القطع من غير أن تريد بذلك مدحا ولا ذمًّا ولا ترحمًا واستدل على ذلك بقول الشاعر:

ومَا غَرَّني حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَنًا عَواشِيَها بالجوِّ وهو خَصِيبُ

قال: سيبويه: ومِحْصَنٌ: اسمُ الرِّزاميُّ، فنصبه على أعني، وهو فعلٌ يظهر، لأنه لم يُرد أكثرُ من أن يعرِّفه بعينه، ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما.[73]

واشترط الخليل لجواز القطع أن يعلم المخاطب من اتصاف المنعوت بتلك الصفة ما يعلمه المتكلم؛ ليكون ثناء وتعظيما فينصبه على الفعل،[74] وتابعه سيبويه قائلا: وقد يجوز أن تقول: مررتُ بقومِك الكرامَ، إذا جعلتَ المخاطب كأنه عرفهم،[75]

وقال في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرّره ولا يعرّفك شيئا تُنْكِره، ولكنه شتمه بذلك،[76] فإذا لم يعلم المخاطب فالمنعوت محتاج إلى النعت ليبينه ويوضحه ولا يجوز القطع، يقول الرضي: فتقول: مررتُ بزيدٍ العاقل،[77] كذلك إذا احتاج الموصوف إلى أكثر من صفة.

---

69 - الدر المصون 7/ 142،143.
70 الأغاني 255/1.
71 -ينظر حاشية يس على التصريح 117/2.
72 - النحل 51.
73 - الكتاب 2/ 74، والبيت بلا عزو في الكتاب .
74 - الكتاب 2/ 65.
75 - السابق 70/2.
76 السابق 2/ 70.
77 - شرح الرضي 322/2.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

أما إذا كان النعت لنكرة فقد أجاز سيبويه فيه القطع إن كان لمدح أو ذم أو ترحم واستدل على ذلك بقول أمية بن أبي عائذ:

ويَأوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْل السَّعالِي

قال سيبويه: كأنه حيث قال: (إلى نسوة عطَّلٍ) صرن عنده ممن عُلِم أنَّهنَّ شُعثٌ، لكنه ذكر ذلك تشنيعا لهنَّ وتشويهًا[78].

على أن جواز ذلك مقرون بتأخر النعت المقطوع عن نعت آخر جيء به للاختصاص يقول الأزهري: وإذا كان المنعوت نكرة تعيّن في الأول من نعوته الإتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنيٌ عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوتِهِ القطع عن المتبوع،[79] أما إذا كانت النكرة محتاجة إلى نعوتها لم يجز القطع.

ويحصل القطع في العربية لأغراض دلالية تتلخص في التشويق وتوجيه الذهن إلى النعت المقطوع وتركيزه فيه، وجعلوا العلامة إضمار العامل وتكوين جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، جاء في معاني القرآن: والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجرّد غير متبع لأول الكلام من ذلك قول الشاعر[80]:

لا يبعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبون مَعَاقِدَ الأزْرِ

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله.[81]

ويقول المبرد: إذا قال: جاءني عبدُ الله الفاسقَ الخبيثَ، فليس يقول إلا وقد عرفه بالخبث والفسق، فنصبه بـ (أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو (أذكر) وهذا أبلغ في الذم من أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح،[82] وذهب السيوطي إلى أن قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها على منعوتها،[83] ونقل الفارسي أن المخالفة في الإعراب أكمل للمقصود؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا.[84]

على أنه لا يُلجأ إلى القطع إن كان المنعوت لا يُعرف إلا بذكر الصفات كلها كقولك (مررتُ بخليلٍ الحدادِ النجارِ البنَّاءِ) حتى لا يلتبس بخليلٍ آخر ليس له كل هذه الصفات معا ، ومتى تكررت النعوت فإن كانت لأحد الأغراض المتقدمة حسُن إتباعها كلها أو قطعها كلها ، وإن لم تكن لشيء من ذلك فالإتباع أحسن .

على أن حديثنا في هذه الدراسة عن الجملة الواقعة نعتا يدفعنا إلى التساؤل عن الجملة الناتجة عن قطع النعت (اسمية أو فعلية) هل تسمى نعتا؟ وما حكمها من حيث التعريف والتنكير؟

---

78 - الكتاب 2/ 66.
79 - شرح التصريح 2/ 117.
80 - البيت للخِرْنق ترثي زوجها الكتاب 2/ 64.
81 - معاني القرآن 2/ 105.
82 - الكامل 748/2.
83 - معترك الأقران 354/1.
84 -السابق 345/1.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN: 2312 – 4962

الصحيح عند قطع النعت لا تُسمى الجملة نعتا، ولا تُعرب في حالتها الجديدة نعتا: " وقد يسمى نعتا مقطوعا أو منقطعا "،[85] فالنعت لا يكون نعتا إلا حين يكون تابعا للمنعوت في حركة إعرابه، أما حين يخالفه فلا يكون نعتا لأن صلته الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة – في الرأي الشائع – ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من حيث الإعراب، وتسميتها بالنعت المنقطع أو المقطوع تسمية مجازية، إذ لم يلاحظ فيها حالتها الجديدة، بل هي تسمية باعتبار ما كان قبل القطع.

فالجملة الجديدة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولا صلة لها بالجملة القديمة من حيث الإعراب، على الرغم من أن الغرض من الجملة الجديدة هو إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، وهذه الأغراض دلَّ عليها النعت قبل قطعه، كما أن الجملة الجديدة المستأنفة جملة إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبي).

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست جملة مستقلة ولا مستأنفة؛ وإنما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة.

على أن الرأي الأول أقوم وأجدر حتى نستطيع الرد على من يعارض استعمال بعض المصطلحات النحوية حيث يرون أن الحديث عن القطع يثير تساؤلين[86]:

الأول: ألّا يتعارض قطع النعت المشتق المفرد المتحمل لضمير المنعوت إلى الرفع أو النصب واعتباره جملة اسمية أو فعلية إلى وقوع الجملة نعتا للمعرفة وعلى غير هذا انعقد إجماعهم.

والتساؤل الثاني: ألا يؤدي القطع إلى الرفع واعتبار النعت حينئذ جملة اسمية أو إلى النصب وعد النعت جملة فعلية إلى التعارض مع مقرراتهم التي تنص على أن جملة النعت المقطوعة جملة إنشائية غير طلبية، وهي بهذه الصفة لا تقع نعتا ولا حالا، فكيف يقرر النحاة أنها تصح نعتا وتصح حالا؟

فإعراب هذه الجملة الجديدة (وهي جملة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما) على أنها جملة استئنافية يمنع هذا التعارض والاختلاف مادام هناك شبه إجماع على أن الجمل الإنشائية لا تكون نعتا ولا تكون حالا إلا مع التأويل كما بيّنا سابقا.

هل توصف الجملة بالتنكير والتعريف:

اختلف النحاة في الجملة من حيث وصفها بالتعريف والتنكير ، فابن يعيش يرى أنها نكرة قال: وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث،[87] كما يرى الصبّان في حاشيته أن الجملة تؤول بالنكرة،[88] وعلى هذا الأساس اشترطوا تنكير المنعوت وهو الأرجح، ونقل عن الرضي قوله: أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة، لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأوّلها بالنكرة،[89] وجاء في حاشية ياسين على التصريح ما نصه :

---

85 - النحو الوافي 511/1.
86 - ينظر المصطلح النحوي ص 134.
87 - شرح المفصل 3/ 54.
88 - حاشية الصبان 91/3.
89 - السابق 3/ 92 ، وينظر شرح الرضي 2/ 298.

أما الجمل والأفعال فليست نكرات، وإن حكم لها بحكم النكرات، وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوّز.

ونقل الرضي عن بعض العلماء قولهم: أن الجملة نكرة، لأنها حكم؛ والأحكام نكرات،[90] اعتمادا على أن الأصل في الحكم أن يكون مجهولا، ورد هذا القول لأنه ليس معنى التنكير، كون الشيء مجهولا.

ويبدو أن المجيزين نظروا إلى واقع الجمل ومواقعها وتجردها في تلك المواقع - لديهم - من صفة الجملة إلا بحق الأصل فوصفوها بما اختصوا به المفرد، أما المانعون فقد نظروا إليها بحكم الأصل فمنعوا عنها صفتي التعريف والتنكير.

- **نتائج البحث:**

حاولت الدراسة الإحاطة بالجملة الواقعة نعتا بدأت بالتأصيل اللغوي ثم المقاصد الدلالية، والشروط التي تحد هذه الجملة مع الاستدلال بالشواهد القرآنية، وتأويل الفاقد منها لهذه الشروط، وقد لوحظ أن بعض هذه الشروط تتفق مع شروط الجملة الحالية، فكلا الجملتين يشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية ولا تعجبية، وما جاء منهما خلاف ذلك فإنه يحمل على معناه دون لفظه.

واشترطوا في المنعوت أن يكون نكرة ولا يتفق هذا الشرط مع الجملة الحالية التي يكون صاحبها معرفة، فجعلوا الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات غير أن هذه القاعدة تُشابُ ببعض التساهل، فكان ابن هشام أكثر تحديدا فوصف النكرة والمعرفة بالمحضة، وجعل غير المحض منهما محتمل لهما.

كما لا يجوز حذف المنعوت بل يجب ذكره، خلافا للجملة الحالية التي يجوز حذف صاحبها، وأن يتقدم على جملته ولا يجوز تأخيره، ولا يشترط ذلك في الجملة الحالية إلا إذا كانت مقترنة بالواو، كما يشترط في الجملة النعتية اشتمالها على رابط يربطها بالمنعوت ولا تربط إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه، أما الحالية فتربط بالضمير وبالواو، وهذا الرابط يجب ألا يعود على اسمين مختلفين في مستوى التعيين وإلا فهي جملة حالية.

ويجوز في الجملة النعتية حذف رابطها، أما إذا قارنتها الواو فهي (واو اللصوق) وهي واو زائدة على الأرجح.

كما أثبتت الدراسة أن الجملة الناتجة عن قطع النعت لا تسمى نعتا، ولا تُعرب في حالتها الجديدة نعتا، بل هي جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب وتسميتها نعتا مقطوعا تسمية مجازية.

كما أن الجملة – من حيث التعريف والتنكير – لا تكون إلا نكرة وعلى هذا الأساس اشترطوا تنكير المنعوت.

[90] - شرح الرضي 2/ 298.

- **المصادر و المراجع:**

1 - أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بم عبيد الله الأنصاري ت 577 هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ، 1999م.
2 - الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل ت 316 هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1999م.
3 - أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، المجلد الأول، المؤسسة العربية للتوزيع، 2001م.
4 - إعراب الجمل وأشباه الجمل: للدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزعي، بيروت / لبنان، الطبعة الرابعة، 1986م.
5 - أمالي ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي المتوفي سنة 542هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / القاهرة.
6 - الأوائل، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى ت 395) دار البشير / طنطا، الطبعة الأولى، 1408هـ.
7 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المتوفي سنة 761هـ، دار الطلائع / القاهرة، 2004م.
8 – البحر المحيط: لأبي حيّان (محمد بن يوسف المتوفي 745هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، 2007م.
9 - البرهان في علوم القرآن: الزركشي (بدرالدين محمد بن عبد الله المتوفي 794هـ) خرّجه وقدّم له: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت / لبنان، 2005م
10 - التبيان في إعراب القرآن: للعُكبري (أبوالبقاء عبد الله بن الحسين المتوفي 616هـ) دار الفكر، بيروت / لبنان، 2005م.
11 - التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد، بحث مقدم من الدكتور وليد محمد السراقبي، كلية الآداب الثانية، قسم اللغة العربية، حماة.
12 - جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد الغلاييني، المكتبة العصرية / بيروت، الطبعة الثامنة العشرون ،1993م.
13 - الجمل، للزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، 1984م.
14 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ت 1093هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، 1997م.
15 - الخصائص: أبوالفتح: عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية.
16 - الدر المصون، السمين الحلبي (أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ت 756هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم / دمشق.
17 - ديوان ابن أبي مقبل (تميم بن أبي مقبل بن عجلان) تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الأولى، 1995م.

18 - ديوان حافظ إبراهيم، صحّحه: أحمد أمين – أحمد الزين – إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ،1987م.
19 - ديوان ذي الرّمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أب صالح، مؤسسة الإيمان / بيروت، 1982م.
20 - ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1988م.
21 - شرح الأشموني: للأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى المتوفي 929هـ) تقديم: حسن حمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى 1998م.
22 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
23 - شرح التسهيل، لابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المتوفي 672 هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.
24 - شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (نورالدين خالد بن عبد الله المتوفي 905هـ) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
25 - شرح الرضي على الكافية، للرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفي 686هـ) تصحيح وتعليق: حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.
26 - شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش المتوفي سنة 643، مكتبة المتنبي، القاهرة.
27 - شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل، ابن القيم الجوزية، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، دار التراث / القاهرة.
28 - الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة / القاهرة.
29 - الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبوالعباس محمد بن يزيد ت 285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، الطبعة الثالثة، 1997م.
30 - الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيأة المصرية للكتاب، 1973م،
31 - الكشاف: الزمخشري (أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر المتوفي 467هـ) تخريج: خليل مؤمن شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2005م.
32 - لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، 2003م.
33 - مجمع الأمثال، للميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري ت 518هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة / بيروت.
34 - المحتسب في تبيين وجوه الإعراب والإيضاح عنها، عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف – عبد الحليم النجار – عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة ،1986م.

35 - مدارك التنزيل وحقائق التنزيل، للنسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود) تحقيق: يوسف علي بديوي، محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، 1998م.
36 - المسائل البصريات، للفارسي (أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1985م.
37 - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات/جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1981م.
38 - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (أبو إسحاق السَّرِّي المتوفي 310 هـ) شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
39 - معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.
40 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1985م.
41 - المغني: ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف المتوفي 761هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث.
42 - من نحو المباني إلى نحو المعاني، محمد طاهر حمصي، دار سعد الدين / دمشق، الطبعة الأولى، 2003م.
43 - همع الهوامع في شرح الجوامع: للسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفي 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الثانية، 2006م.